أكدوا أنها أعضاء المجلس النواب في دراسة الملفات الشائكة المطلوب تركيز العمل عليها

نواب : لجان التحقيق أداة فعالة تساعد في الوصول إلى نتائج دقيقة

اجتماع نيابي على أهمية لجان التحقيق

■ المرداس : هذه اللجان عون ورافد للسطلتين للتوصل إلى القرارات السليمة

أجمع عدد من النواب على اهمية لجان التحقيق البرلمانية لكونها رافدا وعونا للسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوصول إلى الحقائق في القضايا الشائكة.

وأكدوا في تصريحات لـ" شبكة الدستور الإخبارية" أن لجان التحقيق البرلمانية اداة فعالة نص عليها الدستور وقد تحقق نتائج افضل مما تحققه آلية دستورية أخرى مثل السؤال البرلماني والاستجواب.

وقالوا إنها جزء أساسي من العملية الرقابية وأداة مهمة في الوصول إلى الحقائق مفضلين أن يكون التحقيق في اللجان المختصة وان يقتصر تشكيل لجان التحقيق المتخصصة على القضايا ذات الأبعاد المتعددة.

من ناحيته رأى مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس أن لجان التحقيق البرلمانية عون ورافد للسطلتين التشريعية والتنفيذية للتوصل إلى القرارات السليمة.

وأوضح أن هناك قضايا خلافية مثل استقالة مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية تتطلب أن تكون هناك لجان حيادية تساعد المجلس على التوصل إلى الحقيقة.

وأكد المرداس أن لجان التحقيق البرلمانية ليس بالضرورة أن تكون مستحدثة وإنما في الكثير من الأحيان تحال التحقيقات إلى اللجان المختصة مثل لجنة حماية الأموال العامة.

■ هايف: الأفضل تكليف اللجان المختصة وتشكيل لجان التحقيق للقضايا ذات الطبيعة الخاصة

نايف المرداس

عدنان عبدالصمد

محمد هايف

■ الشطي: تتيح تقصي الحقيقة واتخاذ القرار المناسب إدارياً أو سياسياً أو جنائياً

■ فهاد: لجان التحقيق ضرورية للوصول إلى الحقائق في وقت قياسي

■ الصالح: جزء أساسي من العملية الرقابية وأداة مهمة في الوصول إلى الحقائق

وفي هذا الصدد قال النائب عدنان عبدالصمد إن لجان التحقيق البرلمانية اداة فعالة نص عليها الدستور ولها صلاحيات دستورية كبيرة جدا.

وأوضح انه إذا كانت اللجنة جادة واعضاؤها مثابرين فقد يحققون نتائج افضل مما يحققه السؤال البرلماني والاستجواب.

وبين عبدالصمد أن لجنة التحقيق في كثير من الأحيان تؤدي إلى نتائج إصلاحية افضل من الآليات والأدوات الدستورية الأخرى.

وحذر عبد الصمد من الإفراط في تشكيل لجان التحقيق بما قد يؤثر على عدم اكتمال النصاب اللازم لانعقادها فهذا يسيء إلى هذه الأداة.

وشدد على انه " لا إفراط ولا تفريط" فتشكيل لجان التحقيق يجب أن يكون عند الحاجة فقط أو أن تحال القضايا محل التحقيق إلى لجنة أصيلة او مؤقتة مختصة بشرط ألا تكون منشغلة وجدول أعمالها ليس مزدحما.

من جهته أوضح النائب محمد هايف أن تشكيل لجان التحقيق البرلمانية يعتمد على طبيعة القضايا المطروحة مبينا أن الأفضل هو تكليف اللجان الأصلية المختصة وان يقتصر تشكيل لجان التحقيق على القضايا ذات الطبيعة الخاصة.

وقال هايف إن لجان التحقيق البرلمانية أداة فعالة يلجا إليها النواب لدراسة الملفات الشائكة المطلوب تركيز العمل عليها.

وبين أن ذلك حدث في اللجنة التي شكلت لدراسة محاور استجواب سمو رئيس الوزراء والتي تنظر في قضايا لها طبيعة خاصة وكان الأفضل أن تنشأ لها لجنة تتكون من عدد معين اتفق عليه المجلس.

من جانبه بين النائب خالد الشطي أن لجان التحقيق البرلمانية لم تنشأ عبثا وإنما

■ عبدالصمد: تؤدي إلى نتائج إصلاحية أفضل من الآليات والأدوات الدستورية الأخرى

مصدرها اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وأكد أنه من خلال لجان التحقيق يمكن تقصي الحقيقة وجوهر أي نزاع أو خلاف ومن ثم يتم اتخاذ القرار المناسب سواء إداريا أو سياسيا أو جنائيا.

وفي نفس السياق شدد النائب عبدالله فهاد على أن لجان التحقيق البرلمانية من الأدوات الدستورية المحترمة التي يفترض أن تهدف إلى الوقوف على الحقائق.

وأشار إلى لجوء المجلس احيانا إلى استحداث لجان تحقيق جديدة في حال انشغال اللجان المختصة وازدحام جداول أعمالها بالقضايا المنظورة أمامها.

وأكد أن لجان التحقيق ضرورية للوصول إلى الحقائق في وقت قياسي بعد البحث والتحري جيدا واستدعاء كل من له علاقة بالقضايا المنظورة أمامها.

بدوره قال النائب خليل الصالح إن لجان التحقيق البرلمانية جزء أساسي من العملية الرقابية وأداة مهمة في الوصول إلى الحقائق معتبرا انها جزء من الأداء الرقابي المفروض على أعضاء مجلس الأمة.

وأشار الصالح إلى فعالية هذه اللجان في إجلاء الحقيقة والحفاظ على المال العام وحقوق المواطنين مفضلا أن تكون الأولوية في التحقيق في اللجان المختصة قبل التفكير في إنشاء لجان جديدة.

بسبب رفض وزارة المالية توفير الميزانية المطلوبة

نائبان يحذران وزير الأشغال من التراجع عن مشروع مجمع الوزارات في الجهراء

■ فهاد : هناك محاولات لتعطيل هذا المشروع المهم والحيوي دون وجود أسباب حقيقة

عبدالله فهاد

سعود الشويعر

■ الجهراء تعاني نقصاً في المشاريع والخدمات ولا يتوفر فيها الكثير من المؤسسات الحكومية

■ الشويعر : المشروع مر بدورة مستندية طويلة جداً ودراسات مستفيضة

حذر النائبان عبدالله فهاد وسعود الشويعر من إلغاء مشروع مجمع الوزارات في الجهراء، مستغربان ما تردد عن نية وزارة الأشغال إلغاء المشروع بسبب رفض وزارة المالية توفير الميزانية المطلوبة.

وقال النائب عبدالله فهاد إنه سيقوم بتفعيل أدواته الدستورية في حال إلغاء المشروع مشيرا إلى وجود محاولات لتعطيل هذا المشروع المهم والحيوي دون وجود أسباب حقيقة حيث إنه سيخدم أهالي الجهراء بالإضافة إلى منطقتي المطلاع وجنوب سعد العبدالله وكثير من المناطق.

وأوضح في تصريح صحفي أن الجهراء تعاني من نقص في المشاريع والخدمات ولا يتوفر فيها الكثير من الوزارات والجهات والحكومية بل وحتى المرور في الجهراء منهالك ولم يتم تطويره.

وأضاف فهاد انه منذ عضويته في المجلس البلدي قام بالعمل على هذا المشروع ورصدت له الميزانية وانتهت تصاميمه الهندسية والفنية وشدد على أن الغاء هذا المشروع مرفوض.

وأشار فهاد إلى وجود تحركات حثيثه لإلغاء هذا المشروع وتعطيله من قبل متنفذين وانه على كل وزير تحمل مسؤولياته السياسية في حال رضخ لضغوط المتنفذين.

وأكد أن أي التفافة تتم على هذا المشروع سيقوم بتفعيل أدواته الدستورية ولن يقبل محاولات إلغائه.

ومن جهته دعا النائب سعود الشويعر وزارة الأشغال إلى المضي في بناء مجمع الوزارات في محافظة الجهراء مستغربا نية الوزارة عدم تنفيذه بعد أن ترددت معلومات أنه سيتم إلغاؤه نهائيا بسبب رفض المالية توفير ميزانية له.

وأكد الشويعر أن مشروع مجمع الوزارات في محافظة الجهراء له أهمية كبيرة لأهالي المنطقة والمناطق المجاورة حيث يخدم أعدادا كبيرة من المراجعين، ويكلفهم عناء الذهاب إلى العاصمة للمراجعة.

وأشار إلى أن المشروع مر في دورة مستندية طويلة جدا ودراسات مستفيضة، وحصل على موافقات الجهات الرقابية كديوان المحاسبة ولجنة المناقصات، ومن غير المعقول أن يلغى

وبين أن المجمع سيخدم أكثر من 600 ألف نسمة هم إجمالي سكان محافظة الجهراء ويسهم في توفير الخدمات الأساسية لأهالي المناطق السكنية الجديدة كمدينة المطلاع.

مؤكدا ان تلك الممارسات تعد تصرفات خطرة للغاية على أمن الكويت

الدلال يسأل الجراح عن دخول «ممنوع أمنيا» البلاد بطريقة غير شرعية

أعلن النائب محمد الدلال عن توجيهه سؤالاً الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح حول دخول احد المطلوبين امنيا ، البلاد بطريقة غير مشروعة.

وقال الدلال في مقدمة سؤاله: تواترت الأخبار والمعلومات المنشورة إعلاميا عن قيام احد الشخصيات الممنوعة قانونا من دخول الكويت بدخول البلاد عبر مطار الكويت بطريقة غير مشروعة وبجواز سفر يحمل اسما آخر ، ثم قيام وزارة الداخلية مشكورة بترحيل هذا الشخص الممنوع من الدخول.

وقال: ونظراً لخطورة هذا الحدث على الأمن الوطني بخاصة في ظل دخول الشخص الممنوع دخوله بجواز سفر باسم آخر أو تسهيل دخوله من قبل المنافذ الرسمية إضافة إلى قيام أطراف قامت بطلب إدخال الشخص الممنوع من السفر إلى البلاد عن طريق كرت زيارة أو بصورة أخرى من صور دخول الأجنبي ما يعد ذلك مخالفا للقانون.

وطالب الدلال بإفادته وتزويده بالآتي:

-1 بيانات جواز السفر الذي دخل بواسطته هذا الشخص الممنوع من دخول الكويت وبالأخص بلد الإصدار ومدى سلامة الجواز قانونياً من عدمه.

-2هل هناك أطراف مسؤولة في منفذ مطار الكويت الدولي قامت بتسهيل دخوله عن طريق جواز سفر باسم آخر؟

-3من هي الجهات أو الأطراف أو الأشخاص الذين تقدموا لوزارة الداخلية بطلب إدخاله عن طريق جواز سفر آخر؟ وما الأسس التي بنيت عليها موافقة وزارة الداخلية؟

-4هل قامت وزارة الداخلية بالتحقيق بشأن دخول هذا الشخص إلى البلاد؟ وما نتائج التحقيق في هذا الشأن؟

-5ما خطوات وإجراءات وزارة الداخلية حاليا ومستقبلا لمنع تكرار ذات المخالفات والتجاوزات بدخول اشخاص ممنوعين من دخول الكويت.

رمضان
المسابقة الثقافية لمحافظة العاصمة لعام 2017
بالتعاون مع البنك التجاري الكويتي
التجاري
وجريدة الصباح
اليوم الثامن
كم سنة استغرق نزول القران الكريم؟
1- 22 سنة 2- 23 سنة 3- 25 سنة
رقم الإجابة الصحيحة
الاسم: .....
التلفون: .....
الرقم المدني: .....
@Capitalgovkwt
شروط المسابقة
- يحق للمواطنين والمقيمين المشاركة في هذه المسابقة ولا يحق الاشتراك لموظفي محافظة العاصمة والقريبهم.
- القيمة الإجمالية للجوائز تبلغ الفين وخمسمائة دينار كويتي (2500) دينار وهي عبارة عن جوائز نقدية توزع على العشرة الأوائل على النحو التالي: 500- 400 - 250 - 200 - 150 - عشرة جوائز بقيمة 100.
- ينشر كوبون المسابقة يوميا طيلة شهر رمضان (30) سؤال ، وتشترط أن تكون الاجابة صحيحة على الكوبون الاصلي للمسابقة المنشورة بالصحف ، كما يمكن للمتسابقين الاطلاع على الاسئلة يوميا على موقع الانستقرام @Capitalgovkwt
- يقبل اسم المتسابق السحب مرة واحدة.
- ترسل الاجابات في موعد اقصاه الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاحد الموافق 2017/7/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة - ص.ب: 28483- الرمز البريدي 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) او تسلم يدوي محافظة العاصمة يدويا - قصر ليف - (للاستفسار الاتصال على 98077763)
- يجرى السحب لتحديد الفائزين بحضور مندوبي وزارتي التجارة والصناعة والداخلية.
- محافظة العاصمة هي المسئولة عن اعداد الاسئلة ومضمونها وفرز الكوبونات وتحديد الفائزين عن طريق السحب وتسليم الجوائز للفائزين.
- الحد الاقصى لاستلام الجائزة شهر واحد من اعلان اسماء الفائزين في الصحف وموقع الانستقرام لمحافظة العاصمة.

إعلان تذكيري
دعوة
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
يسر مجلس إدارة شركة سوفت تك تكنولوجي (ش.م.ك) مقفلة دعوة مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والمقرر عقدهما في تمام الساعه الحادية عشر(11:00) صباحا من يوم الأحد الموافق 2017/06/11 وذلك في مقر الهيئة العامة للصناعة - الكائن في جنوب السرة - القاعة الرئيسية رقم (2) .
لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة خلال ساعات الدوام الرسمي والكائن في برج بيتك الدور 30 وذلك لاستلام نسخة من :
1 - نسخة عن الميزانية العمومية للسنة المنتهية في 2015/12/31 .
2 - نسخة من جدول الاعمال الجمعية العمومية العادية .
3 - استمارة دعوة حضور / توكيل الجمعية العامة العادية .